مساعد الرئيس المصري المستقيل في حديث صحفي :

جماعة «الإخوان» ضد التوافق الوطني ولا ترى إلا مصالحها

حذر الدكتور سمير مرقص، مساعد رئيس الجمهورية السابق، من أن مصر تقترب من «ثورة جياع»، تنذر بأعمال عنف شديد، تنقسم على أثره مصر إلى معسكرين، مشدداً فى حواره لـ«الوطن» على أن سياسات تنظيم الإخوان، منذ توليها الحكم، ضد التوافق الوطني، ولا يرون إلا مصلحتهم فقط، وأن الرئيس محمد مرسي، وإن كان ذكياً وذاكرته قوية، إلا أنه لا توجد مسافة بين الإخوان والرئاسة.

وقال «مرقص»، في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة (الوطن) المصرية إن لديه مبادرة للخروج من الأزمة الراهنة، وحالة الارتباك الشديد، تستوجب على الرئيس، أن يدعو إلى تشكيل حكومة «شراكة وطنية»، تمتلك آليات قوية، فضلاً عن تعديل المواد الخلافية فى الدستور، مع تأجيل الانتخابات البرلمانية «سنة»، تلتقط فيها مصر أنفاسها، مبدياً رفضه إجراءها الآن، ومطالباً بمقاطعتها، لأن المشاركة تعطي شرعية لمن لا شرعية له.

وأكد مرقص أن موجة العنف الأخيرة، تنتقص من شرعية الرئيس، وأن هناك محاولات لجعل مصر دولة دينية، إلا أن تصريحات قادة الجيش، تؤكد أنه سيقف ضد تغيير هوية مصر..

ولأهمية ما تحتويه المقابلة من معلومات وحقائق وتكهنات تعيد (14اكتوبر) نشر نصها:

شعور (الإخوان) بالقوة والتنظيم جعلهم يعطون أنفسهم حق القيادة منفردة

هناك محاولات(إخوانية) وسلفية لجعل مصر دولة دينية

المشهد الحالي مرتبك.. ومصر مقبلة على «ثورة جياع» وعنف وتقسيم

• بداية.. كيف تقرأ الوضع السياسى الراهن؟

•• أظن أن المشهد الحالى يعبر عن حالة الارتباك التى بدأت مع ما عُرف بخارطة الطريق، فيوم 25 يناير، واتضح هذا فى وجود أكثر من اتجاه، منذ تلك المرحلة، فالبعض طالب بالإصلاح التدريجي، فيما رأى آخرون ضرورة اتباع منهج التغيير الثوري، كما كان هناك داعون إلى الأمرين معاً، ورأينا من تمسك بشرعية الميدان، ومن اتجه إلى شرعية البرلمان، أو ما عُرف فى الأدبيات، بالشرعية الثورية، والشرعية الدستورية، وانقسم الناس بين مطالبين بالدستور أولاً، ومن دعوا إلى الانتخابات قبل وضعه، وفى كل مرة ومرحلة، تُثار مسألة من هذا النوع، دون أن يكون هناك حوار متأن لحسمها، ففي مرحلة الدستور أم الانتخابات؟، بعد أن بدأ النقاش، وأخذ فى النضوج، اكتشفنا أن هناك مصالح لقوى سياسية، تفسد الحوار، أو أن هناك تياراً آخر يريد إجراء الانتخابات البرلمانية لسبب أو لآخر، كل هذا وضعنا فى حالة أسميها «المسار الإجباري»، ولا يوجد هذا فى العملية السياسية والمجتمعية والثورية، خصوصاً إذا كنا نقتنع أن ما حدث نملكه جميعاً وليس ملك أحد بعينه، أو يختطف من أحد، وإذا كان ما جرى فى 25 يناير هو ملكنا جميعاً ويعبر عن أحلام الكل، فلابد من التواصل أو ما يعرف بالتوافق، وهذا تعبير علمى دقيق.

عندما تدرس التجربة الإسبانية سواء فى أوروبا الشرقية، أو تشيلي، أو حتى تركيا، تجد مفهوم التوافق، ولابد من دراسة هذه التجارب لأخذ الدروس المستفادة، خصوصاً ما يتعلق فيها بالتوافق، لأنه لا يوجد فصيل يستطيع قيادة مصر بمفرده إذا آمنا أن الجماعة الوطنية تعبير عن مكوناتها، وهناك فرق بين الأغلبية السياسية فى البرلمان، وبين مكونات المجتمع التى تتعايش مع بعضها، هؤلاء كمكونات للجماعة الوطنية ينبغى أن نُمثلوا، لكن ما نراه الآن هو الارتباك بعينه، فهناك تداخل بين شرعية الميدان، والبرلمان، وبين الإصلاح الثوري والتدريجي، وبين مشروع الجماعة ومشروع الوطن، فضلاً عن غياب للعدالة بمفهومها السياسي والاجتماعي، لدينا مشكلة فى توزيع الثروة العامة للبلاد، ودستور لا يوجد توافق عليه، وكل هذا تحت مظلة الإعلان الدستورى الذى صدر 22 نوفمبر الماضى، وألغى واستبدل بإعلان آخر دون إلغاء الآثار المترتبة عليه، ومحتوى الإعلان الدستورى طبق وهذا جزء من المشكلة.

• ومن يتحمل مسئولية المشهد المرتبك؟

•• كلنا.. للأمانة وللتاريخ ومن منظور بحثي، كلنا شاركنا بشكل أو آخر وبدرجات، هناك من كان يظن أن لديه الأغلبية فى الشارع، وأراد أن يسير بشكل سريع فى اتجاه الانتخابات، وهناك من تصور أن كتابة الدستور سهلة وبسيطة، وأن بإمكان أى مجموعة من البشر كتابة دستور، فى حين أن المسألة ليست كذلك، الدستور هو محاولة لإيجاد توافق بين مجموعة من المختلفين بالأساس، لكن ما حدث جعل مصر وكأنها فى لعبة سياسية عادية، ولم تشهد ثورة، وإسقاط نظام، لذلك فالإخوان والنخبة السياسية أيضاً تتحمل المسئولية، لأن الأخيرة، كانت تدير اللعبة السياسية وكأننا فى مشهد سياسى طبيعى، وليس وضعاً متغيراً، يحتاج إلى قواعد جديدة للعبة لا بد من التوافق حولها، وعندما حدث اتفاق، وجرى وضع مبادئ فوق دستورية، خرج البعض لينكرها.. لكنها موجودة من الناحية العلمية، وهناك 30 دولة توجد فيها مبادئ فوق دستورية، وهناك 10 محاولات فى مصر لإقرار مثل تلك المبادئ، منها محاولة المجلس الوطني، ووثيقة البرادعي، ووثيقة السلمي، ووثيقة البسطويسي، ووثيقة المنظمات المدنية، وغيرها، وكان كل هذا من أجل التوافق وليس التطابق.

وإسبانيا فى عام 1976، جاءوا بمجموعة السبعة الكبار، لوضع الدستور، فيما عُرف بـ«الآباء السبعة»، وكانوا ممثلين لـ7 اتجاهات سياسية، فضلاً عن آخرين ممثلين لباقى الطوائف، الأمر الذى يؤكد أن الدساتير لا تعرف أقلية أو أغلبية، فهناك وجهات نظر، يجب تمثيلها، وليست الفكرة بالعدد، وهذا ما يحدث فى تركيا الآن على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية، صاحب الأغلبية، وأي تركيبة أخرى وفق الأغلبية، فستخرج دستوراً يعبر عنها، وهو ما حدث مع الجمعية التأسيسية، وأنا تيقنت من موقفى فى مقاطعة الجمعية التأسيسية، والانسحاب منها، بعد لقاء جمعني بالمستشار حسام الغرياني، رئيس الجمعية، بعيداً عن أعين الإعلام.

• ما الفصيل الذى كانت سياساته ضد التوافق الوطنى؟

•• لي أنه تنظيم الإخوان، لسبب أو لآخر، وربما يكون هذا لشعورهم بالقوة والتنظيم، ما جعله يعطى نفسه الحق فى أن يقود منفرداً، وقد يكون هذا مقبولاً فى الظرف الطبيعى، لكن مصر حدث بها تغيير، جعلها ملكنا جميعاً، أقلية وأغلبية، الجميع كانوا مؤمنين بالتغيير، وهناك جيل كامل لم يمارس السياسة بشكل مطلق، وشريحة من الطبقة الوسطى، ساهمت فى الثورة كانت متصورة أن السياسة جولة واحدة، تحصل بعدها على ما تريد.

• تحدثت عن التداخل بين مشروع الوطن ومشروع الجماعة، ماذا قصدت بذلك؟

•• هذه واحدة من تداخلات المشهد المرتبك، أن تكون هناك فئة بعينها لا تعترف إلا برؤيتها فقط فى إدارة شئون البلاد، رغم مرورنا بلحظة غير طبيعية، ووجود تركة ثقيلة جداً، مجتمع معقد جداً جداً، وكل تلك الظروف أكبر من أن يتفرد فصيل واحد بإدارة المشهد، هذا لا يقلل من فكرة حصول أحد الأطياف على أغلبية، لكن ينبغى أن تتسع الأغلبية لشراكة حقيقية، خاصة بعد الثورة التى خرجت نتيجة احتجاجات شديدة ضد سياسات بعينها، لرفض مجتمع «الخمس»، حيث يحصل 20% من السكان على 80% من الدخل، والعكس، فمصر جمهورية غير عادلة، بها خلل سياسي واجتماعي واقتصادي، كما أن هناك احتجاجات ضد غياب الكرامة الإنسانية، وتقييد الحريات، وعندما تريد إدارة شئون البلاد بعد الثورة لا يمكن أن تديرها بالمسار الطبيعي، كما أن هناك ثماراً حدثت وإن كانت قليلة بصرف النظر عن وزنها وقيمتها، ومن حقنا أن نقطفها معاً، لا أن يأخذها فصيل معين لنفسه.

تدخل الجيش «ممكن» لحماية هوية مصر المدنية

• وما المسار الثوري الذى لم يتحقق؟

•• التسرع فى البرلمان وبناء مؤسسات الدولة، وهذا ما حدث، لكن فى المقابل المسار الثورى تصاعد.

• هل هذا يعني أن هناك موجة ثانية من الثورة؟

•• لم تأت الموجة الثانية من الثورة بعد، الموجة الأولى حدثت فى 25 يناير، وكانت نتيجتها ملموسة فى 11 فبراير، بتنحي الرئيس السابق، أما ما يحدث الآن فهو توابع للموجة الأولى.

• وماذا عن الموجة الثانية من الثورة وشكلها؟

•• هى الانتقال من الثورة الناعمة للثورة الخشنة، عندما نفشل فى التعاطي مع مطالب الثورة الناعمة التى تبلورت مطالبها فى «عيش وحرية وعدالة اجتماعية»، وإذا فشلنا فى تحقيقها، فهذا سيؤدي إلى تحول الطبقات المهمشة والفقيرة تجاه ثورة الجياع، التى تشهد عنفاً شديداً، ولها بعد اقتصادي.

• هل مصر مقبلة على ثورة الجياع؟

•• أظن، هذا ما يحدث فى مصر، وإذا حذرت من ذلك، ومن أداء الحكومة الحالى، لأنه أداء وظيفي نمطي تكنوقراطي روتيني، كأن البلاد «مريحة»، ولدينا فائض من الأموال، وأخشى أن تأتي اللحظة التى يمارس فيها العنف من أجل التغيير، وإن كانت إرهاصات ذلك واضحة فى المشهد الحالي، فعندما أعلن الحاكم حظر التجول، لم يأبه المواطن له، وحول الأمر إلى احتفالات كرنفالية، وهذا يعكس أن المواطن المصري تحرر من داخله، وأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو الفرعون والرعية انتهت، المصري الآن يتمرد، ويجب أن ينتبه الجميع لهذا.

• دائماً ما يتحدث الرئيس مع كل استحقاق عن رغبته فى بناء مؤسسات الدولة، وأن هذا مسار إجباري، بعد الثورة، كيف ترى الأمر؟

•• عندما قدمت استقالتي من الفريق الرئاسي، كتبتها فى 3 صفحات، توقعت فيها فكرة العنف، وتقسيم البلاد لفريقين أو معسكرين، ومن خبرتي التاريخية، فالإجراء الاستثنائي يستحضر إجراء استثنائياً، وليس صدفة أنه بعد الإعلان الدستوري، وتحصين مجلس الشورى، والجمعية التأسيسية، وتمرير دستور منتصف الليل، أن تكون النتيجة؛ عنفاً، وعصياناً، وتمرداً وتوقفاً، لأن العنف يولد عنفاً، ورغم ذلك مرة أخرى نسير فى مسار الانتخابات، رغم غياب القضاء والأمن، وأنا أتساءل، هل المطلوب إجراء الانتخابات الآن، أم تقوية الحكومة، وتغيير المواد الخلافية فى الدستور، حتى يكون أمامنا «سنة، كفرصة تلتقط فيها مصر أنفاسها، فقط سنة انتقالية، نفكر بعدها بشكل يُعلي المصلحة الوطنية العامة، وبغير هذا ستدخل مصر مرحلة العنف، وأنا أتمنى أن نصل لصيغة توافق، تحقن الأزمات الحالية.

• هل تشعر أن «مرسي» رئيس لكل المصريين؟

•• كنت أتمنى أن يكون كذلك.

• تعاملت مع الرئيس عن قرب.. هل تجد تفسيراً لما يحدث؟

•• لا أريد أن أتحدث فى هذا، لكن الدكتور مرسي، فى حد ذاته، شخصية ذكية، وابن بلد، ولديه ذاكرة حديدية، لكن أظن المشكلة أنه لا توجد مسافة بين الإخوان ومؤسسة الرئاسة، وأحب أن أوضح أنني لم أسع لسلطة أو منصب، ولم أكن ضمن المشاركين فيما عُرف باتفاق «فيرمونت»، القضية مختلفة، عندما طرحت فكرة أن يكون هناك نائب قبطي، ورشحت الأسماء، وكنت أنا من بينها، ومنير فخري عبدالنور، وتم الاختيار بشكل توافقي لا أكثر، ولا أحب أن يُعرفني أحد بأني قبطي، أنا مواطن مصري فى المقام الأول، لأن الانتماء الديني شيء، والعلم والسياسة شيء آخر.

• كيف تفسر تمسك الرئيس بالحكومة الحالية والإصرار على بقائها؟

•• أنا مش فاهم، كنت نائب محافظ، فى حكومة الدكتور عصام شرف، وقبلت ذلك لظروف معقدة، ومرت علىّ 3 وزارات، وصولاً للحالية، وأظن مصر فعلاً بحاجة لحكومة أكفأ منها، يمكنها اتخاذ قرارات كبيرة، وسياسات حاسمة، تعبر عن أهداف 25 يناير، وتضمن للمواطنين، الكرامة الإنسانية، وتحقيق العدالة، كأن يصدر مثلاً قانون الرعاية الصحية، لتشمل كل مواطن فى الجسم الاجتماعي، نريد حكومة قوية تعبر عن الثورة، وأعتقد أن هذا غير موجود فى حكومة «قنديل».

• هل ما يحدث بسبب العلاقة المتوترة بين السلطة والمعارضة فقط؟

•• نعم، هذا بسبب اللجوء لفكرة المناورات السياسية الصغيرة من الطرفين، مصر بحاجة لتفكير ثورى وغير نمطي، وهناك 45 مليون مواطن تحت 25 سنة.

• موجة العنف الأخيرة فى الشارع، ومحافظات القناة، هل تنتقص من شرعية مرسي؟

•• بالطبع، تحد من شرعيته، لذلك أن أناشده أن ينتبه لذلك وأن يحافظ على شرعيته، خصوصاً أن جزءاً من شرعيته اكتسبها من الكتلة الثورية، التى منحته صوتها فى الانتخابات، عليه أن يقدم مبادرات رئاسية غير نمطية، وأتمنى أن يدعو لتشكيل وزارة شراكة وطنية، ضمن مبادرة ذات طابع راديكالي، حتى نقطف ثمار الثورة معاً.

• هل سياسات الرئيس هي التى أبعدت الكتلة الثورية عنه فضلاً عن أحزاب التيارات الإسلامية كحزب النور؟

•• نعم.. كل فصيل لديه تحفظات، وعلى الرئيس أن يراجع نفسه، وأتمنى ألا يكون الوقت ضاع، للأسف لدينا فرص ضائعة.

• وكيف ترى مطالبة البعض بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة؟

•• أنا أطرح مبادرة أظنها متوازنة، لأن الانتخابات الرئاسية فى الوقت الحالي تعني استنفار الإخوان، لذلك علينا السعي نحو الوفاق، سنقبل شرعية الرئيس على اعتبار أن جزءاً منها أتى من الثورة، وعليه أن يشكل فوراً حكومة شراكة وطنية تضم الجميع، تكون مركزية وقوية، فضلاً عن بدء تعديل المواد الخلافية فى الدستور.

• هل مبادرتك تعني تأجيل الانتخابات البرلمانية؟

•• طبعاً، أنا ضد إجراء الانتخابات، لأنها تأتي على خلفية الإعلان الدستورى وما ترتب عليه، وأنا اعتبره غير شرعي، هذا الإعلان مظلة غير شرعية بررت أموراً غير شرعية، وأنا مع المشاركة السياسية حتى فى ظل نظام مبارك، لكن لأول مرة، أدعو كما دعوت فى الاستفتاء إلى مقاطعة صناديق الانتخابات، لأن المشاركة تعطى شرعية لمن ليس له شرعية، وهذا ليس كلامي، كل القانونيين البارزين وليسوا «المسيسين» أكدوا أن الإعلان الدستوري باطل، وهذا يعني أن الانتخابات نتيجة أفعال غير شرعية، تحت غطاء الإعلان الدستورى غير الشرعي، أشعر أن ما تضمنه أشبه بسياسة القبة الحديدية، وهو سلاح إسرائيلي لمنع سقوط الصواريخ عليها، لكن فى مصر، هناك منع للتحول الديمقراطي، بمساعدة شرعية «الغلبة»، ودستور «الغلبة»، الذى لا يعبر عني، وشرعية الإكراه، وأهم مبدأ للشرعية هو الرضا والقبول، وأنا لا أستطيع أن أمارس السياسة فى ظل هذا الوضع، ولكن أقبلها فى ضوء مبادرات.

• البعض يردد أن جبهة الإنقاذ لم تنجح فى تحقيق أي من أهدافها؟

•• الشارع يسبقنا، وليس صدفة أن نسبة المشاركة فى استفتاء 19 مارس، وصلت 70 %، ثم انخفضت 50 % فى الانتخابات الرئاسية، و30 % فى الاستفتاء على الدستور، وأخشى أن تقل النسبة عن هذا الحد فى انتخابات «النواب»، ما يعني أن الناس باتوا خليطاً من عدم القناعة، والضجر، والغضبة الكبرى، أرجو أن نكون على نفس الموجة من الناس.

• وما دور المعارضة فى حال مقاطعة الانتخابات؟

•• تشكيل وزارة ظل، تقدم سياسات بديلة.

• وكيف ترصد العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة؟

•• الجيش المصري أحد مكونات الدولة الحديثة فى مصر، بكل تعقيداتها، وبالتالي مع كل قضايا الوطن اليمني وهذا يتطلب الابتعاد عن سياسة خلط الأوراق وإعادة ترتيبها على نحو يؤدي إلى تدوير زواياها باتجاهات معدة مسبقاً وفقاً لرغبات تتعارض مع حقيقة واقع الأمور.

بطبيعة الحال الجميع ينتظر من زيارة الرئيس لعدن حلحلة حقيقية لقضية الجنوب في تجسيداتها المتراكمة من الفترة التي تلت حرب صيف 94م وحتى اليوم ويمرور الوقت كانت تزداد تعقيداً لأن السلطة المهيمنة بعد تلك الحرب المشئومة كانت تعمل على رفض توجهات الحلول الجدية باستخدام المهدئات والمسكنات مراهنة على أساليبها المجربة لفترة طويلة فى الشمال، ونعني تحقيق الهيمنة عبر ركائز مناطقية من المشايخ والأعيان والمسئولين المنتمين لتلك المناطق والمحافظات، ومثل هذا لا يتناسب مع الوعي المدني لأبناء الجنوب، مع أن حل المشاكل كان بسيطاً وعلى سبيل المثال حل قضية العسكريين والمدنيين المبعدين والمقصيين والمهمشين والمتقاعدين قسرياً، وكذا قضايا نهب الأراضي وفرض موظفين حكوميين لا سيما في المناصب العليا، والمسئوليات المرتبطة بقضايا الناس وفقاً للولاء وليس الكفاءة والخبرة، بطبيعة المجتمع الذي أعتاد دولة لها مؤسساتها ترعى مصالحه ويحتكم إليها وتنصفه متى ما تعرض إلى أي شكل من أشكال الظلم، لكن الأوضاع سارت باتجاه معاكس وعمقت شعور أن ما هو قائم ليس الوحدة التي طالما أرادها الجنوبيون وناضلوا من اجلها وإنما هي ضم وإلحاق يأخذ صورة الحروب القبلية القديمة التي كانت فيها القبيلة المنتصرة تفرض هيمنتها على المهزومين وعليهم أن يخضعوا لتلك الهيمنة والتي لم يعد لها وجود في زماننا هذا .

خلاصة القول إن نجاح رئيس الجمهورية في إقناع الجنوبيين بأن ما قبل 11 فبراير 2011م ليس مثل الذي بعده، وأن هناك توجها جديداً يُعمل لإيجاد صيغة جديدة لبناء اليمن ودولته القائمة على النظام والقانون والمواطنة المتساوية، عادلة وقادرة على تحقيق العدالة التي ستعيد الأمور إلى نصابها، تنبثق من مؤتمر حوار وطني نتائجه تعبر عن حلول حقيقية لكل القضايا الوطنية السياسية والاقتصادية والأمنية والإدارية، وفي هذا المنحى يأتي النظام الفيدرالي الذي أشار إليه رئيس الجمهورية في أحد لقاءاته بعدن، أي أن هذه الحلول تتجاوز باليمنيين الماضي إلى مستقبل مغاير يبني اليمن الجديد الذي طالما تطلع إليه شعبه طوال مسيرة نضالات تاريخه المعاصر.

في ذكرى المستشار الحبيشي

نجيب محمد يابلي

الاثنين 4 مارس 2013م يحتفل الوسط الاجتماعي والنقابي والقانوني بالذكرى (86) لميلاد المستشار حسين علي حبيشي. والرجل الكبير المستشار حسين الحبيشي كله محطات عطرات وكلها (أي المحطات) ستفترش مجلدات إن عزمنا على تفصيلها.

المستشار حسين الحبيشي من مواليد الضيحاء الشيخ في 4 مارس 1927م قسم (ب) وهو القسم الذي احتضن : محمد مرشد ناجي وعلي فيروز وآل محمد عبادي والسادة أولاد علي اسماعيل وعبده اسماعيل وعمر اسماعيل وآل العقربي وآل المقطري (نسايب حسين الحبيشي) وآل عبدالرب الدبعي وآل حميد الدبعي وعبدالكريم الدبعي وآل الهمداني وآل العزعزي وآل الباشا وآل باشجيرة وآل عمر حداد وآل مغارف وآل بريك وآل الشقيري وآل العراسي وآل عبدالولي القرشي وآل الحيد وآل ديرية وآل أمين القرشي وآل السلامي وآل العبسي وآل محفوظ عمر وآل الشيخ حاتم وآل باسليم وآل ولي الله الصالح الهاشمي وآل باوزير وآل التركي ومن سكان هذا القسم الأستاذ عبدالله فاضل فارع والزميل نجيب مقبل والقائمة طويلة.

تلقى المستشار الحبيشي تعليمه العام والثانوي والجامعي والدراسات العليا بين عدن والقاهرة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاز على درجات جامعية تراوحت بين البكالوريوس والدبلوم العالي في القانون والتربية والإدارة.

عمل المستشار حسين الحبيشي في العام 1958م قائماً بأعمال المفوضية اليمنية بلندن وعمل خلال الفترة (1961 – 1968م) عميداً لكلية بلقيس الصرح العملاق الذي لم يكن له نظير آنذاك في الجزيرة والخليج وعمل في السنوات اللاحقة في وظائف قيادية عليا في مجال القانون وكان عضواً في مجلس الشورى ومن بعدها عضواً في مجلس النواب.

كما كان المستشار الحبيشي عضواً مؤسسا لنادي الشباب الثقافي في الشيخ عثمان عام 1947م ورئيس مؤتمر الخريجين في عدن (1962 – 1965م) وعمل رئيساً لعدة جمعيات في كل من عدن وصنعاء وأستاذاً محاضراً في القانون الدولي بجامعة صنعاء وعضو مجلس جامعة صنعاء وعضو مجلس القضاء الأعلى، كما عمل رئيسا للجانب اليمني في التحكيم الدولي في قضية حنيش.

يصعب استعراض السيرة الذاتية للمستشار حسين الحبيشي لأن تفاصيلها متشعبة وكل جزئية من سيرته موثقة بفترات الأعوام من كذا إلى كذا، إلا انني سأتعرض لواقعة لتبيان واقع مدينته الشيخ عثمان ، حيث سأقف أمام الشيخ عثمان في العامين 1943م و 2013م أي أن الفاصل الزمني بينهما (70) عاماً وهي كفيلة بتحقيق قفزة كبيرة في كل مجتمعات البسيطة.

أوردت صحيفة فتاة الجزيرة في احد أعدادها لايحضرني تاريخه في هذه العجالة بأن مناظرة عقدت في زاوية الشيخ الحكيمي في قسم (C) في الشيخ عثمان عام 1943م وكان موضوع المناظرة (الصلاح في من أولا : في الراعي أم في الرعية) وكان قطبا المناظرة الأستاذ عبدالمجيد الأصنج والشيخ عثمان الأزهري. رأي الأستاذ الأصنج أن الصلاح أولا في الرعية في حين رأي الشيخ الأزهري أن الصلاح أولا في الراعي وكانت المناظرة عامرة بالحجج التي استندت إلى القرآن والسنة ومقتطفات من أقوال العظماء شعراً ونثراً.

نظم للمناظرة من حيث الإعداد الميداني لها الشباب الواعدون : عبدالله فاضل فارع وعبدالباري قاسم وحسين الحبيشي.

أما حال الشيخ عثمان في العام 2013م فانه مزر ويائس بل ومنحط .. إطلاق النار في أوقات متفرقة من اليوم، قطع طرقات سرقة، سيارات، سرقة ما في السيارات من أموال، غياب الأمن وانحدار القيم.

رحم الله استاذنا حسين الحبيشي ولا نامت عين للمتآمرين .. آمين!

القضية الجنوبية تحدد مستقبل اليمن!!

مراد القدسي

زيارة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي لعدن بعد الأحداث المؤسفة التي شهدتها مؤخراً وكادت إفرازات تداعياتها أن تؤدي إلى تأجيج فتنة يصعب إطفاء حرائقها كونها نابعة في أفعالها من ثقافة الكراهية التي يحاول البعض تأجيجها بصورة أكبر وأوسع بهدف يتجاوز إعاقة الحوار ونسف التسوية السياسية وتدمير اليمن بحيث لا تبقى أية خيارات للحلول والمعالجات للخروج من تعقيدات الوضع السياسي والاقتصادي والأمني الذي يعيشه هذا البلد، ويكون الخيار الوحيد هو الذهاب إلى الصراعات والاحتراب الأهلي الذي سيتولد عنقودياً فيؤدي إلى التمزق والتشظي المتجاوز حتى لمشاريع القوى المسئولة عن تلك الأحداث التي شهدتها عدن والجنوب، وهذه الحقيقة هي واحدة من الأسباب الأساسية لزيارة رئيس الجمهورية لعدن ليكون لها أثر إيجابي في تهدئة الأوضاع المحتقنة، لكنها لم تستطع إطفاء نارها، لأن اللقاءات والخطابات والأحاديث والوعود غير كافية حتى للعودة إلى ما قبل 21فبراير 2013،ما لم تكن هناك أعمال ملموسة على الأرض تعكس جدية في التعاطي مع القضية الجنوبية بكل تعقيداتها ، وبالتالي مع كل قضايا الوطن اليمني وهذا يتطلب الابتعاد عن سياسة خلط الأوراق وإعادة ترتيبها على نحو يؤدي إلى تدوير زواياها باتجاهات معدة مسبقا وفقا لرغبات تتعارض مع حقيقة واقع الأمور.

بطبيعة الحال الجميع ينتظر من زيارة الرئيس لعدن حلحلة حقيقية لقضية الجنوب في تجسيداتها المتراكمة من الفترة التي تلت حرب صيف 94م وحتى اليوم ويمرور الوقت كانت تزداد تعقيداً لأن السلطة المهيمنة بعد تلك الحرب المشئومة كانت تعمل على رفض توجهات الحلول الجدية باستخدام المهدئات والمسكنات مراهنة على أساليبها المجربة لفترة طويلة

إخوان ممكن.. لكنْ مسلمون أشكّ!

إبراهيم عيسى

هل الإخوان المسلمون يمثلون الإسلام؟ حاشا لله .ومتى كان الإسلام يبيح الكذب والنصب وحنث اليمين وإخلاف الوعد والخطف والتعذيب والفحش والبذاءة والتكفير والنفاق وقذف المحصنات والغلظة والفظاظة وشهادة الزور؟ هل الإخوان المسلمون يمثلون المصريين؟مستحيل.

لم يخرج حتى يومنا هذا عضو في جماعة الإخوان يرفض ويعارض مقولة مرشد الإخوان السابق مهدي عاكف الشهيرة «طز في مصر». وأتحدى إذا كانت كلمة «مصر» موجودة في أناشيد الإخوان التي يرددونها في جماعاتهم ومعسكراتهم ومدارسهم. مستحيل أن يمثل الشعبَ المصري إخواني ممن لا يضع مصر قبل أي شيء وكل شيء، حيث يرى الإخوان مصر جزءًا من مشروعه، وقطعة من خطته، وليست وطنا يدافع عنه المصري بروحه ودمه (سؤال في السياق نفسه: هل حارب إي إخواني، جنديًا في صفوف الجيش المصري مجنّدًا، أو متطوّعًا في حرب أكتوبر؟).

هل الإخوان يمثلون أخلاق المسلمين؟ أعوذ بالله. وهل أخلاق المسلمين تقوم على الكذب والخداع والنفاق والازدواجية والانتهازية والفُجر في الخصومة وخيانة الأمانة؟

هل هذه شيطنة للإخوان؟ هل بلغ بنا الغضب منهم ومعارضتهم حد أن نُلصق بهم كل موبقة وننزع عنهم كل فضيلة؟لا حول ولا قوة إلا بالله .بل نحن لا نقول إلا ما نرى من هذه الجماعة منذ أسفرت عن وجهها الحقيقي، وخانت الثورة وداست القيم وباعت دماء الشهداء وزوّرت وكذبت وفجرت وحكمت بالاستبداد والظلم والغي.لم نرَ منهم إلا أخلاقًا تتحلل، وقيمًا تتفكك، وإفكًا يتعرى، وانحدارًا في هاوية تخوين وتكفير الخصوم بلا ذرة من ضمير ولا لحظة من تردد .

تعيش مصر لحظة الانكشاف العظيمة لتجار الدين ومُرَضى الفصام السياسي ومحترفي الكذب ونهازي الفرص وعُشّاق السلطة ومستبيحي أرواح وأعراض الناس، إنهم يدّعون لأنفسهم صفة المسلمين، بينما يطبقون مبادئ أمية من خلف وأخلاق أبي لهب وغرور أبي جهل!هي ذي مصر كلها تكتشفهم وتكشفهم وتعريهم.من لا الذي يستر سوءة الإخوان بعد اليوم؟